الفلسطينيين، ويوقف سياساتها الارهابية. ان الشعب الفلسطيني يجب أن يعيش، دون أي تأخير، في دولته المستقلة الحرة».

كذلك تحدث مندوبون آخرون من ايران والعراق والمغرب في هذا الاتجاه نفسه، وقال موريس صليبي، من الوفد السوري، في كلمته: «لقد ذكر الرئيس كاسترو حقائق ورأقاماً عن الدعم المقدم الى جنوب أفريقيا من أجل استغلال الموارد الطبيعية في ناميبيا، والمساندة الممنوحة لإسرائيل من أجل مساعدتها في رفضها الانسحاب من الأراضي المحتلة. ولا ريب في أن الرغبة في ابتياع النفط العربي بأسعار رخيصة تكمن وراء الدعم الامبريالي للكيان الصهيوني في فلسطين».

القراران الهامان

أصدر المؤتمر قرارين هامين حول: «الانتهاكات الاسرائيلية» و«العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية». وقد مرت عملية إصدارهما بعدة مراحل بعد المناقشة العامة، بدءاً بلجنة الصياغة، وانتهاء بإقرارهما في المؤتمر العام بعد مناقشة صاخبة في اللجنة السياسية بعد ظهر يوم ٩/٢٢ وفي المؤتمر نفسه مساء اليوم نفسه، والتصويت على كل فقرة بمفردها في قرار «الانتهاكات...».

إن تسجيل هذه الأمور هنا ليس إلّا لتبيان الصعوبات التي يتم تجاوزها قبل اتخاذ أي قرار بإدانة العدو الصهيوني ومناصرة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، إذ أن جبهة الأمبريالية، المساندة للصهيونية وكيانها، لا تزال، على رغم تراجعها وهزائمها، تقاتل بضراوة متناهية تطلعات الشعوب وكفاحاتها من أجل تحقيق هذه التطلعات. وهذا ما يعاني منه الكفاح العربي التحرري عامة والفلسطيني خاصة على رغم الجبهة القوية التي تسانده، والمتمثلة بدول المنظومة الاشتراكية وحركة عدم الانحياز والدول العربية والاسلامية.

تشكلت لجنة الصياغة لكلا القرارين من سوريا والعراق ولبنان ومصر واسرائيل وقبرص والهند والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والسنغال وهولندا. وقد اختير مأمور عثمان با، مندوب السنغال، رئيساً لها، واختير الكسيس غالانوس، مندوب قبرص، مقرراً.

١ ــ بند «**الانتهاكات**...»: اعتمدت لجنة الصياغة مشروع القرار العربي أساساً للنقاش لأنه، كما قال مقرر اللجنة، أقرب إلى الموضوعية والى معالجة المسائل التي قيد البحث. وقد تقدمت بهذا المشروع الشُعَب البرلمانية لكل من: الجزائر واليمن الديمقراطية وجيبوتي والعراق والأردن والكويت ولبنان ومراكش والصومال والسودان وسوريا والامارات العربية المتحدة وجمهورية اليمن. وبالمقابل قدم الوفد الصهيوني مشروع قرار مقابل قصره على ما دعاه بالوجود السوري في لبنان، وعلى طلب سحب القوات السورية من الأراضي اللبنانية.

وحين طُرح في اللجنة السياسية لاقراره، أثار مشروع القرار الذي أعدته لجنة الصياغة، وهو يتفق في خطوطه العامة مع مشروع القرار العربي، عاصفة كبيرة من النقاش. فقد تباكى المندوب الصهيوني لأن مشروع القرار يحمل أكثر من ٥٠ إدانة لاسرائيل، وزعم أنه للمرة الأولى يدان عضو قبل بدء المناقشات، فيتم اعتماد نص قدمته جهة واحدة، وطلب بالطبع رفض المشروع، ثم أضاف بصفاقة متناهية: «وإذا كان هنالك من يريدون زيادة عدد القرارات التي تدين اسرائيل فيستطيعون الموافقة عليه». ثم أثارت الوفود الغربية مسألة اعتماد المشروع العربي أساساً للنقاش، فرد السيد با بالقول: ان لجنة الصياغة هي التي اختارت المشروع العربي ولكن بعد دراسة المشاريع المقدمة، وبعد التصويت على ذلك.

اقترع على فقرات المشروع فقرة فقرة، فكانت الموافقة عليها بأغلبية كبيرة. وقد أضافت اللجنة السياسة فقرتين: